

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٠م

الفاتح محمد عثمان مختار (*)

المخلص: تناول هذا البحث بالوصف والتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، مبيناً لمفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وموضحاً لمعوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان، ومحللاً لإسهامات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان. وجاءت أهم النتائج التي توصل إليها البحث بأن هناك الكثير من المعوقات والمشاكل التي تجعل الاستثمار الأجنبي دون المستوى المأمول، والتي من أهمها عدم وجود خارطة استثمارية تمثل دليل للمستثمر الأجنبي توضح فيها كل إمكانيات السودان الاستثمارية وكل ما يحتاجه المستثمر الأجنبي من معينات تعينه في اتخاذ قراره الاستثماري، بالإضافة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يمثل عقبة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب للدخول والاستثمار في السودان. كما أوضحت النتائج أيضاً أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت في نقل وتوطين التقنية وتطوير مهارات العمالة السودانية، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل عمليات التنمية الاستثمار، وتركزت هذه الاستثمارات في قطاعات معينة مثل قطاع البترول والاتصالات والبنوك وقطاع صناعة السكر والإسمنت أما القطاع الزراعي فإن التوجه إليه كان ضعيفاً. وبناءً على نتائج البحث جاءت التوصيات والمقترحات بضرورة العمل على إزالة كافة المعوقات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وفي مقدمتها وضع خارطة استثمارية توضح إمكانيات السودان الاستثمارية والمشروعات الاستثمارية المتاحة، وتطوير البنية التحتية، والعمل على وقف النزاعات المسلحة والصراعات السياسية على المناصب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، معوقات الاستثمارات الأجنبية، التنمية الاقتصادية السودان.

Direct Foreign Investment and Its Role in Economic Development in Sudan (2000-2010)

Elfatih Mohmed Osman (*)

Abstract: This research describes and analyzes the direct foreign investment and its role in economic development in Sudan. First, it explicates the concept of direct foreign investment. Then it sheds light on the obstacles that confronted the investment, and analyzes the role of direct foreign investment to achieve the economic development in Sudan. Moreover, it shows crucial role of direct foreign investment for developing countries as whole. The researcher reached some findings. There are a lot of obstacles and problems made foreign investment below the required level. Investment in Sudan lacks investment map that represent the foreign investor's Guide that describes all the possibilities of investment and the needs of foreign investor in Sudan, In addition, the political and security instability represents major obstacles to investment in Sudan., the results also showed that direct foreign investment contributed to the transfer of technology and the development of employment skills. In addition, to contributed the financing of development investment operations, These investments were concentrated in particular sectors such as oil, telecommunications, banking, cement and sugar industries whereas in the agricultural sector, the trend was weak. Based on these results, it is recommended to remove all obstacles that face direct foreign investment in Sudan including the investment map that shows the potential investment projects, Armed conflicts and political struggles for positions should be stopped.

Key words: direct foreign investment, impediments to foreign investment, economic development, Sudan.

المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة نمواً سريعاً فيما يتعلق بتدفقات رأس المال الأجنبي، وتشير البيانات المتوافرة من تقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠٦م إلى ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً سنة ٢٠٠٥م ليلبلغ ٩١٦ مليار دولار، محققاً قفزة نوعية بنسبة ٢٨.٩% بالنسبة لسنة ٢٠٠٤ والذي لم يتجاوز ٧١١ مليار دولار^(١).

ونتيجة للتطورات السريعة والمتغيرات الاقتصادية المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، قامت كثير من الدول بتعديل سياساتها الاقتصادية لاسيما تلك التي كانت تهيمن على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، واتجهت نحو تحرير اقتصادياتها والسماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالقيام بمعظم الأنشطة الاقتصادية، ومن بين تلك الدول التي اتجهت نحو تحرير اقتصادها السودان، فقد شهد هذا البلد تغيرات اقتصادية ايجابية تمثلت في سماحه للاستثمارات الأجنبية بالدخول إليه، وسنه القوانين المشجعة على ذلك، ونتيجة لذلك فقد دخلت إليه العديد من الاستثمارات الأجنبية في العديد من المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية^(٢).

مشكلة البحث:

أدرك السودان كغيره من الدول النامية أن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية يتحقق من خلال الحاجة الى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التي تتطلبها خطط التنمية، إلا أنه واجه عجزاً في موارده الذاتية عن تدبير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، لذلك وجد نفسه مضطراً إلى اللجوء الى رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق برامج التنمية، حيث يعاني من شح في النقد الأجنبي ومن ضعف في قدرته التكنولوجية التي تمتلكها الدول المتقدمة، فكل الدول النامية وكذلك التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي لها مصلحة قوية في جذب رأس المال الأجنبي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحفز catalyst والمحرك للتنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث:

- ١- هناك الكثير من العوقات والمشاكل التي تحد من دخول الاستثمار الأجنبي الى السودان.
- ٢- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فاعل في خلق فرص العمل للعمالة السودانية، بالإضافة الى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.
- ٣- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين التقنية وتطوير مهارات العمالة السودانية وفتح قنوات للتسويق والتصدير.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وأهميته للدول النامية، كما يهدف إلى الإشارة إلى العوقات والمشاكل التي تحد من دخول الاستثمار الأجنبي إلى السودان، وإسهاماته في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

منهجية البحث:

سيقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصف وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، موضحاً لمفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودوافع

(1) UNCTAD , World Investment Report. 2006.

(2) ARAB Center For Research and Policy studies , Doha, 2011.

الاستثمار الأجنبي، وأهميته للدول النامية، والمعوقات التي تعترضه في السودان، ومحللاً لإسهامات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

١. مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة The concept of Direct Foreign Investment

١/١ تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع^(١).

ويمكن القول بأن معيار التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر يكمن في مسألة السيطرة على المشروع الأجنبي المستثمر فيه، فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على مشروعه في الخارج فإن استثماره يعد استثماراً مباشراً، وإذا كان لا يملك السيطرة على المشروع فإن استثماره يسمى استثماراً غير مباشر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الصورة الأولى للاستثمار وأبسط أشكاله، لذلك فإذا أطلق اسم الاستثمار مجرداً دون تحديد فإن المقصود به يكون الاستثمار المباشر، وبناءً عليه فإن تشريعات الاستثمار في البلدان النامية لا تنظم إلا هذا النوع من الاستثمار، وهذا أمر منطقي لأن الحصول على مصادر الإنتاج هو الهدف المباشر والأول للدول المستوردة للاستثمارات الأجنبية^(٢).

ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الشكل المفضل للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون أموالهم في الخارج، إذ أنه يتيح لهم السيطرة الفعلية على المشروعات الاستثمارية، وتوجيهها نحو أغراض الإنتاج التي تخدم بالدرجة الأولى مصالحهم^(٣). كذلك وبناءً على ملكيتهم للمشروعات يكون لهم حق تحويل الأرباح والفوائد إلى الخارج والتحكم في خطط الإنتاج والتسويق الخاصة بهذه المشروعات^(٤). وقد اعتمد عدد كبير من الدول على الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية، واشتملت هذه الدول على دول كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية^(٥)، وغيرها من الدول المتقدمة.

٢/١ دوافع الاستثمار الأجنبي:

إن لجوء المستثمر، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، إلى استثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية، عبر الحدود الوطنية إنما يرجع في حقيقته إلى توافر مناح ملائم للاستثمار في الدول التي يتوجه إليها. وينصرف تعبير (مناخ الاستثمار) بصفة عامة إلى مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبنية التي تتم فيها عملية الاستثمار. وهي عناصر متداخلة ومتراصة تؤثر في بعضها البعض وتخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة أخرى أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال. بعبارة أخرى إن هذه العناصر مجتمعة يمكن أن تشكل دافعاً للإقبال على الاستثمار في دولة معينة أو عاملاً للانصراف عنه في تلك الدولة. لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في اجتذاب رأس المال الخارجي إليها أن تأخذ تلك العوامل مجتمعة بعين الاعتبار وأن لا تقتصر على بعضها دون البعض الآخر. ولإيضاح هذه الحقيقة نعرض بالتتابع كل عامل من هذه العوامل.

أ/ العوامل الاقتصادية: يمكن حصر العوامل الطبيعية وعلى الرغم من كثرتها واختلافها في ما يلي:

(١) فاضل حمه صالح الزهاوي: المشروعات المشتركة وفقاً لقانون الاستثمار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٦٥.

(٢) فاضل حمه صالح، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣) السيد عبد المولي، المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية، دار النهضة العربية، ١٩٩٠م، ص ٦.

(٤) سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨م، ص ٤٢١.

(٥) محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، بدون دار نشر، ١٩٩٢م، ص ٣٢١.

- ١- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري؛ تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداتها الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.
- ٢- زيادة أرباح المشروع؛ إن الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الاقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته ولا يتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه. من هذا المنطلق فقد اتجهت الشركات التجارية المختلفة إلى الاستثمار في دول أخرى سعياً وراء تحقيق الأرباح من خلال الإنتاج بنفقة أقل مستندة ومعتمدة على اختلاف درجات نمو الاقتصاديات الوطنية المتنوعة، وعلى اختلاف تكاليف الإنتاج في الدول الأخرى. ويتجسد ذلك مثلاً بتفاوت أجره العمل بين الدول المصدرة للاستثمار (القوية اقتصادياً) التي تعاني من ندرة في العمالة وارتفاع أجرها، وبين الدول الضعيفة اقتصادياً والتي تكون غالباً بحاجة إلى رأسمال وافد والتي تتوافر فيها العمالة المنخفضة الأجر.
- ٣- الرغبة في النمو السريع والاستثمار؛ لا يعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحده في استقطاب الاستثمار الأجنبي بل إن من عوامل جلب هذا الاستثمار الأخرى التي تؤدي دوراً مهماً في قيامه، هو السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق^(١). فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية^(٢).
- ٤- التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة؛ من عوامل الاستثمار التجاري غير الوطني الأخرى، هو التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة. فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة. ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية كانت أو غير نامية.
- ٥- احتواء المعرفة الفنية والتعليمية؛ لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن التقدم العلمي والتقني يساهم بصورة أو بأخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي. إذ إنه من غير المتصور الحصول على التقنية وإنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملك أسرار التقنية. ولغرض الوصول إلى هذا الهدف تعتمد الدول النامية على وجه الخصوص إلى اعتماد صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموماً بعبود استثمار تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج مع مؤسسات وشركات الدول المتقدمة التي لا تتردد عموماً في نقل معطيات قدراتها العلمية، وبمقابل عوض إلى الدول النامية، وبهذه الصورة تتعاظم أبعاد الاستثمار الأجنبي.
- ٦- السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة؛ تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني. إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية^(٣).

(١) دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي والمعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة الأفريقية، ٢٠٠٦م، ص ٧٦ -

٧٧.

(٢) محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٦م، ص ٢٨ - ٢٩.

(٣) صلاح عبد الحسن، الاستثمارات الأجنبية: المسوغات والمخاطر " بغداد: بيت الحكمة، ١٩٨٥م، ص ١٢.

ب/ العوامل القانونية: تؤدي العوامل القانونية دوراً متميزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره. ذلك أن المستثمر غير الوطني، فرداً كان أم شركة، لن يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته إلا إذا توافرت له الحماية القانونية الكافية^(١).

وثعنى تشريعات وقوانين الاستثمار، وطنية كانت أم دولية، بدور مهم في توفير الحماية القانونية والضمان الكافي لدفع المستثمر الأجنبي إلى استثمار أمواله وخبرته الفنية والعلمية في الدول الأخرى، بشكل لا يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني للدولة المستقطبة للاستثمار.

ج/ العوامل السياسية والاجتماعية: إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار جدل بين الباحثين حول درجة أهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعاً على أهميته بوصفه عنصراً أساسياً في هذا القرار. ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها^(٢). فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة.

فكلما كان الواقع السياسي مستقرًا كلما كانت فرص الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، كبيرة ويسيرة. لذلك فإن الانفراج السياسي الذي عرفته دول الشرق والغرب إثر اتفاقيات الحد من الأسلحة الذرية والنووية عام ١٩٥٧م أدى بصورة لا ترقى إلى الشك إلى زيادة الاستثمار التجاري بين شتى الدول دونما تمييز. من جانب آخر فإن الاستقرار السياسي في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي، يعد عاملاً فاعلاً في تشجيع هذا الاستثمار على الإقبال والمساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدول.

أما العوامل الاجتماعية فتنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره. وبهذا المفهوم الميسر، قد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابياً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال^(٣).

٣/٨ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر ومعه عناصر تميزه وهي التكنولوجيا وخلق وظائف جديدة، ومعارف إدارية، وتشجيع الدخول في سوق التصدير وهو شئ الدول النامية في أمس الحاجة إليه. ومن ثم فمع ضعف رأس المال الداخلي، فإن الإنتاج الدولي أصبح ركيزة لنوع جديد من النمو الاقتصادي. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أهمية كبرى لكل من المستثمر والدولة المضيفة له. بالنسبة للمستثمر، فإن الفوائد المتوقعة تتمثل في مد السوق الداخلي للشركة من خلال التدويل، الاقتراب من الموارد الطبيعية مثل البترول، وتنوع النشاط الإنتاجي أما بالنسبة للدول النامية، فإن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة بالنسبة لها:

- فالاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار.
- ونظراً لأنه من الضروري القيام بقدر من الاستثمار وذلك للحفاظ على نمو اقتصادي بعيد المدى. فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته.
- أيضاً قد يساهم الاستثمار في تنمية قطاع التصدير ومثال مساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق اسيا والصين على وجه الخصوص ليس عنا ببعيد.

(١) عبد الواحد الفار، طبيعة القاعدة الدولية الاقتصادية في ظل النظام الدولي القائم " القاهرة " دار النهضة العربية، ١٩٨٥م، ص ١٢.
 (٢) ابراهيم حسن العيسوي، مدي واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر، ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٥-٢٧ آذار / مارس ١٩٧٦م، ص ١٢٨ - ١٢٩.
 (٣) دريد محمود، مرجع سابق، ص ٨٢ - ٨٣.

- قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة ومثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا وغيرها هو خير تأكيد لتلك الميزة.

- وأخيراً فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا، وكنتيجة لذلك فإن مهارات العمال ستتطور وسوف تفتح قنوات التسويق والتصدير.

وللاستثمار الأجنبي المباشر نوعين شائعين:

١. الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقليدية: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يستغل الموارد الطبيعية من بترول وغيره من الثروات المعدنية، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج منتجات الموارد الطبيعية التي تفتقدها الدولة الأم.

٢. الاستثمار الذي يبحث عن الإنتاج بتكلفة أقل أو ذلك الذي يبحث عن السوق أو العمل الماهر: وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن الأماكن التي تتميز بتكلفة إنتاج أقل أو عمل عال المهارة أو سوق واسعة، ومن ثم القيام بالإنتاج للسوق المحلي أو التصدير، ومن ثم يمكنه تحقيق أرباح عالية. في مثل هذه الحالة يمكن للدولة النامية المضيفة أن تزيد من قدرتها التصديرية والتحسين من وضع ميزانها التجاري.

عموماً يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق الكثير من المزايا من بينها نقل التكنولوجيا والمهارات وتشجيع المنافسة داخل السوق المحلي خاصة في القطاعات الخدمية الاحتكارية وكذلك خلق فرص العمل إذا ما أحسنت الدولة المضيفة تعظيم استفادتها من تلك الاستثمارات وكل ذلك على المدى البعيد يؤدي إلى رفع إنتاجية السوق المحلي والنمو الاقتصادي والتصدير.

ففي مرحلة التطور الاقتصادي، يبدو الاستثمار الأجنبي المباشر شديد الأهمية بالنسبة للدول النامية عن ذي قبل. ففي ظل التزاماتها الدولية، فإن الدول النامية لن تكون قادرة على المنافسة في السوق الدولية، وحتى في إطار سوقها الداخلي، وفي ذات الوقت فإن حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع تمت حمايتها والتزمت تلك الدول بتوفير الحماية لها، ومن ثم فإن السبيل الوحيد للترويج إلى التكنولوجيا المتطورة والقدرة على المنافسة، وحماية السوق الداخلي، وتوفير فرص عمل لن يكون إلا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولهذا السبب فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في غاية الأهمية للدول النامية في تلك المرحلة، ماذا وإلا فإن منتجاتها المحلية (المعروفة بضعف جودتها وربما بالسعر المرتفع) لن تكون حتى قادرة على الحفاظ على نصيبها من السوق المحلي، فما بالك بالسوق الدولي شديد التنافسية^(١).

٣. معوقات الاستثمارات الأجنبية في السودان:

استطاع السودان في الآونة الأخيرة استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية ومنها العربية والآسيوية والأمريكية والأوروبية. وعلى الرغم من وفرة موارد الاقتصادية ومنحه الامتيازات للاستثمارات والفوائد المالية التي تتمتع بها العديد من الدول، وخاصة منها دول الخليج العربي، فإن تلك الاستثمارات لاتزال دون المستوى الأمول. ولعل ذلك راجع الى العديد من المشاكل والمعوقات التي من أهمها الآتي:^(٢)

١-٢ عدم وجود خريطة استثمارية متكاملة: إن من أكبر معوقات الاستثمار الأجنبي في السودان عدم وجود خريطة استثمارية متكاملة توضح مختلف الأنشطة التي يرغب السودان في أن يلجأ المستثمر الأجنبي إليها، وذلك وفقاً لأولويات الدولة في استغلال مواردها، وما تحتاجه من استثمارات وما تتطلبه من تنمية متوازنة. فالملاحظ هو أن المستثمرين هم أصحاب القرار في أمر الاستثمار وليس الدولة، وذلك وفقاً لفهمهم للاستثمار ومعرفتهم بالسودان والقطاعات التي يمكن الاستثمار فيها وأولوياتهم الآنية.

(١) دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص ٨٦ - ٨٩.

(٢) عبد الوهاب الجعلي، التعاون الاقتصادي بين السودان وقطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١م.

٢-٢ ضعف البنية التحتية: إن البنية التحتية في السودان كالكهرباء والمياه والطرق ووسائل النقل الحديثة والحيوية كالسكة الحديد ضعيفة وغير منتشرة بشكل يغطي السودان بأكمله. وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت مؤخراً، فإنها لا تزال بعيدة عن الوضع الأمثل. وإن تخلف البنية التحتية أمر يشكل عائقاً كبيراً أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية من ناحية، كما يساعد من ناحية أخرى على تمركز الاستثمارات الجديدة في المناطق التي تتوفر فيها بنية تحتية أكثر تقدماً. وهذا ما يقلل من فرص تطور المناطق الأقل نمواً.

٣-٢ معوقات أمنية: إن استقرار الأوضاع الأمنية في أي دولة من الدول هو من أهم شروط تدفق الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمر لا يخاطر باستثمار أمواله في بيئة غير آمنة. فالنزاعات والحروب الدائرة في بعض أجزاء السودان معيقة للاستثمار، ولا تمكن من خلق مناخ إيجابي يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية بصورة مستدامة.

٤-٢ نقص المعلومات عن القومات الاستثمارية للسودان: من أكبر المشاكل التي يواجهها المستثمر هي غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة أو في صناعة معينة بصفة خاصة، إذ أن أول ما يحاول المستثمر معرفته كم عدد المشروعات في قطاع البلاستيك مثلاً وما هو حجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع وما هي فجوة السوق من هذه الصناعة، كل هذه المعلومات ضرورية تساعد في قرار الاستثمار، ففي حالة غياب هذه المعلومات تواجه المستثمر صعوبة في اتخاذ قراره، ومشكلة المعلومات من أبرز المشكلات التي يعاني منها قطاع الاستثمار في السودان.

٥-٢ المعوقات الإدارية: تتمثل هذه المعوقات في صعوبة الحصول على الترخيص للمشروع الاستثماري، ويعود ذلك إلى الإجراءات العقيمة والطويلة التي تمارسها السلطات المختصة والتي تتسبب في ضياع وقت المستثمر الأجنبي. كما أن تعقيد إجراءات الحصول على الأرض اللازمة للمشروع يؤدي في كثير من الأحيان إلى مغادرة الاستثمارات الأجنبية.

٦-٢ عدم الاهتمام الكافي بالتعليم والتدريب التقني والفني: عدم وجود عمالة سودانية مدربة ومؤهلة تأهيلاً فنياً وتقنياً يؤدي إلى إحجام المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في السودان، لأن المستثمر الأجنبي يفضل أن يجد ما يحتاجه من خبرات فنية وكفاءات داخل الدولة التي يستثمر فيها، لأن تكلفتها ستكون أقل مما لو اضطر إلى استقدامها من الخارج بالإضافة لعلمها بكل صغير وكبير ببلداتها.

٧-٢ المعوقات القانونية: تعني المعوقات القانونية التضارب في القوانين وسوء التطبيق خاصة فيما يتعلق بفرض الرسوم من مختلف الجهات الإدارية كالمحليات والولايات والمركز مع أن قانون الاستثمار أشار صراحة على أن تسود أحكام هذا القانون في حالة التعارض مع أي قانون آخر بالقدر الذي يزيل التعارض بينهما. ومن العلوم أن قانون الاستثمار أشار إلى عدم فرض الرسوم على الاستثمارات القائمة خلال فترة الامتيازات الممنوحة.

٨-٢ معوقات خارجية: تتمثل المعوقات الخارجية في الحظر الدولي الاقتصادي الذي فرضته بعض الدول الغربية على السودان والذي يشكل أكبر معوق للاستثمار في السودان ومن مظاهره منع هذه الدول بيع منتجاتها كالقطارات وقطع غيارها والطائرات وقطع غيارها، وعدم شراء معظم السلع السودانية، والتضييق كذلك على المستثمرين الأجانب عند الاستثمار في السودان وتحريض الكثير من المصارف والمؤسسات المالية العالمية على عدم التعامل مع المصارف السودانية، فكل ذلك أدى إلى إعاقة الإنتاج من خلال تعطيل المشروعات القائمة، وتأخير قيام المشروعات الجديدة والتأثير السلبي في الصادرات السودانية وفي تدفق الاستثمارات الأجنبية.

٣-٣-٣ مساهمات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في

السودان:

تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة ليست في تحقيق التنمية الاقتصادية فحسب بل تساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول النامية، فهناك العديد من المشروعات قد

تكون ذات مردود مالي ربحي غير جيد للمستثمر بصفة عامة ولكنها في نفس الوقت تحقق قدراً من الفرص المتاحة لتوظيف الكادر المتواجد والقادر على دخول سوق العمل بمختلف الخبرات والتخصصات. وإذا كان خلق فرص عمل جيدة يعد أحد الأهداف الرئيسية للتنمية نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بشكل فاعل في خلق هذه الفرص للعمل، إضافة إلى زيادة الدخل القومي^(١).

وعلى الرغم من ضآلة حجم فرص العمل التي وفرتها الشركات الاستثمارية الأجنبية في الدول المستقبلية وخاصة النامية منها بالمقارنة بالعدد الكلي للأيدي العاملة في تلك الدول، أو بالمقارنة بحجم فرص العمل التي ساهمت هذه الشركات في توفيرها في الدول المتقدمة، وبالمقارنة بالآمال التي كانت تعقدها هذه الدول على العمليات الاقتصادية وأنشطة الشركات الاستثمارية الأجنبية فيها، إلا أنه مع ذلك لا يمكن إهمال هذا الحجم أو التقليل من شأنه في المساهمة في الحد من مشاكل البطالة التي تعاني منها هذه الدول^(٢).

أعدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات بالكويت^(٣)، تقريراً عن الاستثمار الأجنبي في السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠م، ولقد أوضح هذا التقرير أن السودان احتل مواقع متقدمة من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إليه، حيث ذكر أن السودان حصل خلال تلك الفترة على ١٨ بليون دولار وذلك ما يعادل ٥٪ من إجمالي التدفقات الرأسمالية للاستثمار الأجنبي على البلدان العربية، وكان مركز السودان هو الرابع من مجموع ١٨ دولة عربية، ولاشك أن هذه النتيجة طيبة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي مما يوحي أن هناك جاذبية لابأس بها من قبل السودان للاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا وقد بلغ عدد المشروعات المقدمة للاستثمار ٥٥٦ مشروعاً في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وفرت حوالي ٢٠٦٠٠ فرصة عمل حيث بلغت نسبة العمالة الوطنية فيها ٨٢٪ فيما بلغت نسبة العمالة الأجنبية ١٨٪، وأن نسبة المشروعات المنفذة مقارنة بالصدقة بلغت ٣٠٪ في القطاع الخاص و٢٢٪ في القطاع الخدمي و١٧٪ في القطاع الزراعي، وتركزت الاستثمارات الأجنبية في قطاعات البترول والاتصالات والبنوك وقطاع صناعة السكر والأسمنت.

وقد أوردت وزارة الاستثمار في السودان تقريراً وذكرت أرقاماً أعلى من تلك التي أوردتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات، حيث أشارت أن الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية بلغ ٢٨.٤ بليون دولار، وتمثل تلك الاستثمارات عدداً من البلدان العربية في طليعتها الكويت ٢٥٪، ثم السعودية ١٦٪، ثم الإمارات ١٥٪، ثم الأردن ٩٪، ثم قطر ٦٪، كما أن هناك استثمارات لدول جنوب أفريقيا والصين وماليزيا وتركيا وبريطانيا وبعض الدول الأخرى^(٤).

وتجدر الإشارة أن أهم ما اكتسبه الاقتصاد السوداني علاوة على زيادة إنتاج السلع والخدمات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي:

- ١- نقل وتوطين التقنية.
- ٢- الاستفادة من الخبرات الأجنبية.
- ٣- تطوير مهارات العمال من خلال رفع كفاءة وقدرات العمالة السودانية الوطنية.
- ٤- فتح قنوات التسويق والتصدير.
- ٥- الاكتفاء من بعض السلع مثل الأسمنت والحديد وغيرها.
- ٦- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وسد جزء من العجز في الميزان التجاري.
- ٧- المساهمة في تقليل النقص الحاد في الادخار القومي وتمويل عمليات التنمية والاستثمار.
- ٨- خلق روح المنافسة الشديدة داخل الأسواق الداخلية، وكذلك خلق فرص العمل للعمالة السودانية.

(١) عبد الوهاب عثمان، وزير المالية السوداني السابق، ندوة منهجية التنمية الاقتصادية في السودان، الخرطوم، أبريل ٢٠١٠م
(٢) الفاتح محمد عثمان مختار، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية، مجلة المقصد، بنك التضامن الإسلامي السوداني، العدد (٣٨)، مارس ٢٠١١م، ص ٢٥.
(٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ٢٠١١م.
(٤) التقرير السنوي، وزارة الاستثمار، السودان، ٢٠١١م.

وتعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول حرصاً على الاستثمار في السودان وتأتي في المرتبة الثانية دولتي الصين وتركيا، وذلك لما تتصفان به من تقدم عالي في مجالات التقنيات الحديثة وطرق وأساليب الإنتاج المتميزة.

وقد حظى قطاعي الزراعة والصناعة بقسط جيد من التدفقات الرأسمالية في مجال الاستثمارات الأجنبية بالسودان، كما حصل قطاع الخدمات على تدفقات جيدة أيضاً، وقد أسهمت الاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو الاقتصادي من ٣.٥% إلى ٧.٨% في عام ٢٠١٠ وأسهمت هذه الزيادة في:

أ - استقرار سعر الصرف ٢.٣ جنيه للدولار خلال الخمس سنوات الأولى من الفترة.

ب - استقطاب المزيد من الموارد المالية.

ج - تغطية العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال قيم الصادرات البترولية والتي بلغت ٨٥% من جملة عائدات الصادرات السودانية والتي تجاوزت ١٢ مليار دولار ثم يليه القطاع الخدمي بحجم تدفق فاق ٢ مليار دولار، ثم يليه القطاع الصناعي بحجم تدفق حوالي ٢٣٠ مليون دولار، ثم القطاع الزراعي بحجم تدفق ١٠ مليون دولار.

ومن خلال هذا الاستعراض التفصيلي الذي يشير إلى الأهمية النسبية لجاذبية القطاعات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية خاصة العربية والمتطلبات التنموية من حيث الإمكانيات المحلية والميزة النسبية في ذلك، يأتي القطاع الزراعي في مؤخرة قائمة الجاذبية الاستثمارية، وهي نسبة تستوجب التوقف عندها في دولة كالسودان يعول عليه كثيراً بأن يكون مساهماً رئيسياً في غذاء سكان العالم بما له من إمكانات زراعية تؤهله لتحقيق ذلك.

كما أشار تقرير وزارة الاستثمار أن معظم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للسودان هي استثمارات عربية وآسيوية وقد تركز معظمها في قطاع البترول في شكل استثمارات مشتركة مع الدولة.

كما أشار إلى وجود تباين في دوافع وحوافز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة طبقاً لتباين القطاعات الإنتاجية المستهدفة وجنسيات المستثمر الأجنبي، حيث وجد أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجهت نحو قطاعات الصناعات الاستراتيجية (البترول، الذهب) خاصة تلك القادمة من دول جنوب شرق آسيا كالصين، أما الاستثمارات العربية فقد تركزت في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي، فهذه القطاعات ذات عائد سريع ومخاطرها غير عالية مقارنة بالقطاع الزراعي الذي يلاحظ ضعف التوجه إليه مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك لمخاطره العالية وصعوبة التمويل فيه وعائده غير السريع. كما أن الاستثمارات العربية بالقطاع الصناعي بولاية الخرطوم قد اتجهت معظمها إلى صناعة المواد الغذائية (حلويات، بسكويت، عصائر، مياه صحية، خبائز ومعجنات، شبس... الخ) وأيضاً إلى المنتجات البلاستيكية والصناعات المعدنية والأدوات الكهربائية.

وعليه يلاحظ أنه وبالرغم من مساهمات الاستثمارات العربية في التنمية الاقتصادية في السودان إلا أن هذه الاستثمارات معظمها صورة متكررة من الاستثمارات الوطنية القائمة، وهذا يعني أنها لم تتسق مع أهداف التنمية للقطاع الصناعي المخطط لصناعات ذات تقنية متطورة وصناعات ذات توجه في الأساس للتصدير.

الختام

تم إلقاء الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، وقد تناول البحث أولاً مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والذي احتوى على تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دوافع الاستثمار الأجنبي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، ثم تناول ثانياً معوقات الاستثمارات الأجنبية في السودان، وتطرق ثالثاً لإسهامات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

ظهر من البحث أن السودان عانى كثيراً من العديد من المشكلات والمعوقات التي تحد من دخول الاستثمارات الأجنبية والتي من أهمها عدم وجود خريطة استثمارية متكاملة توضح مختلف الأنشطة التي يرغب السودان في أن يلجأ المستثمر الأجنبي إليها، وذلك وفقاً لأولويات الدولة في استغلال مواردها، وما تحتاجه من استثمارات، وما تتطلبه من تنمية متوازنة، بالإضافة لضعف البنية التحتية، ونقص المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثمار، وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في الكثير من ولايات السودان، فكل ذلك ساهم في أن تدفق الاستثمارات الأجنبية في السودان لم تكن بالمستوى المطلوب أو المأمول.

وعلى الرغم من تلك المعوقات إلا أن السودان استطاع استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وفرت حوالي ٢٠٦٠٠ فرصة عمل، حيث بلغت نسبة العمالة السودانية فيها ٨٢٪، كما ساعدت هذه الاستثمارات في نقل وتوطين التقنية وتطوير مهارات العمالة السودانية، وفتح قنوات للتسويق والتصدير، وساعدت في الاكتفاء من بعض السلع مثل الإسمت والحديد وغيرها. كما ساهمت في سد جزء من العجز في الميزان التجاري، وقامت بتمويل عمليات التنمية والاستثمار، وقد أسهمت الاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو الاقتصادي من ٣.٥٪ إلى ٧.٨٪ في عام ٢٠١٠م. عليه يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من أنه دون المستوى المأمول إلا أنه ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

الاستنتاجات

- ١- وضح من خلال الدراسة أن هناك الكثير من المعوقات والمشاكل التي تحد من دخول الاستثمار الأجنبي إلى السودان، ومن أهم هذه المعوقات عدم وجود خارطة استثمارية تمثل دليل للمستثمر الأجنبي توضح فيها كل إمكانيات السودان الاستثمارية من موارد طبيعية ومناطق توافرها وبنيات أساسية من طرق وجسور وموانئ ومطارات وكل ما يحتاجه المستثمر من معينات تعينه على اتخاذ قراره الاستثماري، بالإضافة إلى غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة أو في صناعة معينة بصفة خاصة، وعدم وجود العمالة السودانية المدربة والمؤهلة تأهيلاً فنياً وتقنياً أدى إلى احجام بعض المستثمرين من الاستثمار في السودان كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يمثل عقبة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب للدخول والاستثمار في السودان.
- ٢- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فاعل في خلق فرص العمل للعمالة السودانية، بالإضافة إلى زيادة الدخل القومي.
- ٣- تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان في قطاعات البترول والاتصالات والبنوك وقطاع صناعة السكر والإسمت.
- ٤- من أهم ما أكتسبه الاقتصاد السوداني من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي نقل وتوطين التقنية والاستفادة من الخبرات الأجنبية وتطوير مهارات العمالة السودانية وسد جزء من العجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى المساهمة في تقليل النقص الحاد في الادخار القومي وتمويل عمليات التنمية والاستثمار.
- ٥- تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول حرصاً على الاستثمار في السودان وتأتي في المرتبة الثانية دولتي الصين وتركيا.
- ٦- أسهمت الاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو الاقتصادي من ٣.٥٪ إلى ٧.٨٪ في عام ٢٠١٠م.
- ٧- معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجهت نحو قطاعات الصناعات الاستخراجية (البترول، الذهب) خاصة تلك القادمة من دول جنوب شرق آسيا كالصين، أما الاستثمارات العربية فقد تركزت في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي ذات العوائد السريعة والمخاطر القليلة، أما القطاع الزراعي فيلاحظ ضعف التوجه إليه وذلك لمخاطره العالية وصعوبة التمويل فيه وعائده غير السريع.

التوصيات:

- ١- العمل على إزالة كافة العوقات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وفي مقدمتها وضع خارطة استثمارية تمثل دليل للمستثمر الأجنبي توضح له إمكانيات السودان الاستثمارية والمشروعات الاستثمارية التي ينبغي الاستثمار فيها، وتطوير البنية التحتية والأنظمة المصرفية التي تساعد المستثمر الأجنبي في تسهيل التحويلات السريعة وتوفير التمويل اللازم بالسرعة المطلوبة.
- ٢- الاهتمام بتوظيف الكوادر المؤهلة في أجهزة الاستثمار وإدارته، فهذا يتيح للمستثمر فرصة الاستفادة من هذه الكوادر وبالتالي نجاح العملية الاستثمارية بمختلف مجالاتها.
- ٣- العمل على وقف النزاعات المسلحة والصراعات السياسية على المناصب، حتى يتم تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي كسب ثقة المستثمر الأجنبي للاستثمار في السودان.
- ٤- توعية المواطنين بفوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما تقدمه لهم من فرص العمل وزيادة الدخل القومي للبلاد للترحيب بالمستثمرين الأجانب في مناطقهم الخاصة بهم.
- ٥- العمل على رفع الامتيازات والتسهيلات التي تجذب وتشجع المستثمر الأجنبي للاستثمار في السودان وفي مقدمتها تسهيل الإجراءات الادارية عند البدء في الاستثمار في السودان وإلغاء الضرائب والرسوم التي تفرض عليهم وتسهيل عملية التحويلات المالية لبلدانهم ومختلف دول العالم.
- ٦- العمل على تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع الزراعي وتقديم الدعم اللازم لهم للاستثمار في هذا القطاع الحيوي الذي يعول عليه كثيراً بأن يكون مساهماً أساسياً في غذاء سكان العالم بما له من إمكانيات تؤهله لتحقيق ذلك، حيث اتضح أن معظم الاستثمارات الأجنبية توجهت نحو قطاعات الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والقطاع الصناعي ذات العوائد السريعة والمخاطر القليلة.
- ٧- تعزيز بناء الطاقات البشرية وتوفير الموارد المالية المناسبة لبرامج التدريب والتأهيل لتنمية قدرات العمالة السودانية والتي سيعتمد عليها المستثمر الأجنبي بشكل كبير عند الاستثمار في السودان، وسيكون ذلك حافزاً للمستثمر الأجنبي للاستثمار في السودان.
- ٨- العمل على خلق نوع من التوازن بين القطاعات الاستثمارية المختلفة، وعدم تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة وإهمال القطاعات الأخرى.

المراجع

- ابراهيم حسن العيسوي، مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر، ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦م.
- التقرير السنوي، وزارة الاستثمار، السودان، ٢٠١١م.
- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي (المعوقات والضمانات القانونية) مركز دراسات الوحدة الإفريقية، ٢٠٠٦م.
- سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨م.
- السيد عبد المولى، المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية، دار النهضة العربية، ١٩٩٠م.
- صلاح عبد الحسن، الاستثمارات الأجنبية، المسوغات والمخاطر، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٥م.
- عبد الواحد الفار، طبيعة القاعدة الدولية الاقتصادية في ظل النظام الدولي القائم، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥م.
- عبد الوهاب الجعلي، التعاون الاقتصادي بين السودان وقطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١م.

عبد الوهاب عثمان، وزير المالية السوداني السابق، ندوة منهجية التنمية الاقتصادية في السودان، الخرطوم، أبريل ٢٠١٠م.

الفتاح محمد عثمان مختار، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية، مجلة المقتصد، بنك التضامن الاسلامي السوداني، العدد (٣٨)، مارس ٢٠١١م.

فاضل حمه صالح الزهاوي، المشروعات المشتركة وفقاً لقانون الاستثمار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.

محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٦م.

محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، بدون دار نشر، ١٩٩٢م.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات، الكويت، ٢٠١١م.

UNCTAD, World Investment Report. 2006.

ARAB Center For Research and Policy studies, Doha, 2011
